سوق الذهب والفضة

المعدن	سعر البيع	سعر الشراء
ذهب عيار ٢٤	١٢٦,٠٠٠	١٢١,٠٠٠
ذهب عيار ٢١	١١١,٠٠٠	١٠٦,٠٠٠
ذهب عيار ١٨	٩٦,٠٠٠	٩١,٠٠٠
ذهب عيار ١٤	٦٦,٠٠٠	٦١,٠٠٠
ذهب عيار ١٢	٥٤,٠٠٠	٤٩,٠٠٠
الفضة	١٧٥٠	١٥٠٠

اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٧٥	١٤٨٢,٥
اليورو	١٨٣٠	١٨٤٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٦٥	٢٦٧٥
الدينار الاردني	٢٠٥٠	٢٠٦٠
الدرهم الاماراتي	٤٢٠	٤٣٠
الريال السعودي	٣٨٠	٣٨٥
الليرة السورية	٢٦,٥	٢٨

وقائع الجلسة الثالثة لطاولة (المدى) المستديرة بشأن:

تدهور اسعار الاسهم في سوق الاوراق المالية

القسم الرابع

كتب: محمد شريف ابو ميسم

بعد ان انجز الباحثون اوراق عملهم التي كان تسلسلها قد بدأ بالقراءة التاريخية لتداولات الاسهم من قبل الاستاذ عبد الباقي رضا الخبير الاقتصادي المعروف، ثم تلاه المحلل الاقتصادي جعفر ياسين في تقييمه قانون سوق الاوراق المالية النافذ اتيح المجال في باب المناقشات للمشاركين للتعاطي في مفردات الاشكالية..

وقد تحدث مدير الندوة حسام الساموك قائلاً: في بعض الأحيان نمتعض عندما يصارحنا شخص ما، وقد نتهم ذلك الشخص بانه فضولي او معاد اذا ما أشار الى شائبة على ادائنا، إذ ان مآسينا الكبيرة تكمن في اشكالية الصراحة، التي تشكل عبئاً كبيرا في واقعنا.. اقول اننا قد تهيأنا ومنذ فترة الى هذه الندوة، ولكن الظروف المضطربة حالت دون حضور نصف المدعويين، إذ ان المتحدث الثالث الذي كان من المفترض ان يكون حاضراً بيننا، أحالت الظروف الامنية دون وصوله، وكان من المفترض ان يتحدث عن الاليات المعتمدة في سوق الأوراق المالية.. اكرر اننا لانتهم احدا، وليس من المعيب ان تسجل ملاحظة على اداء اي منا.. لكن المؤسف انني شخصيا (أحل دمي في الاشهر الحرم) حيث ووجهت بردة فعل قاسية من الاخوه في سوق الاوراق المالية، وسأعطيهم المجال كاملاً للحديث وللرد وأرجو أن لا يتعجلوا..

موضوع آليات السوق هو اشكالية كبيرة سبق ان تناولتها مراراً بعمودي اليومي في الجريدة، وفي الحديث مع مجاميع كبيرة من المعنيين، بمن فيهم ادارة السوق التي كانت تستقبلني بكل ترحاب، وسبق ان عرضنا المسألة على مفوضية النزاهة وهناك ممثل لهذه المفوضية في هذه الجلسة.. وأرجو ان لايفهم من هذا إن هنالك تهديداً او ماشابه ذلك، لكن الذي يعمل باخلاص وشفافية ينبغي ان لا يتحسس من مفوضية النزاهة، ولا أي مؤسسة اخرى، مع احترامنا الكامل للجميع اضافة الى ان هيئة الاوراق المالية أرسلت مجموعة رائعة من العاملين فيها او من كادرها المتقدم، وعلى هذا الاساس كنا ننتظر المتحدث الثالث، وأنا شخصيا ورغم اني لدي الكثير من الملاحظات، سأمتنع عن الخوض في هذه المسألة، حتى لا يحسب اني أحاول ان اتطرف وأنا أدير الندوة، رغم ان هذه القضية ليست قضية مع من أو ضد من، وسأترك هذه المسألة للسادة الحاضرين، خصوصاً من المستثمرين المعنيين... الان أطرح على الاخوة في سوق الاوراق المالية فكرة ان يتحدثوا، أو ان ينتظروا الى ان يستمعوا الى بقية المداخلات..

اتفق فريق عمل سوق الاوراق على ان يكون المتحدث

الدكتور طالب الطبطبائي (رئيس مجلس المحافظين في سوق العراق للاوراق المالية) الذي بدأ حديثه قائلاً:-

استمعت الى تاريخ تأسيس السوق من قبل من سبقونا، وقد سبقونا بالفضل ونحن نقدر لهم تلك الجهود، ولكننا تلوناهم بعد ان أغلق السوق وقد مر الوسطاء والمستثمرون بضائقة رهيبة، كانوا يلجأوون فيها الى أية وسيلة لإعادة فتح السوق، كانوا يراجعونني حتى في منتصف الليل، على اعتبار انني أجيد اللغة الانكليزية، وهنالك الكثير من المستثمرين يتذكرون تلك الضائقة، فاذا كنتم قد أسستم، فاننا نقدر لكم ذلك.. ولكنني أود ان اتكلم عن المصاعب التي واجهتنا ونحن نحاول اعادة تأسيس السوق تحت ضغوط سلطة الاحتلال والأيام العصيبة السود التي كنا نضطر فيها الى مراجعة من لايفهمنا.. سنة واربعة اشهر من المعاناة اليومية، وكان كل هدفنا ان نفتح السوق للمستثمرين والوسطاء العراقيين وقد نجحنا والحمد لله.. وحجم المعاناة متروك لمن يقدرها... اما بالنسبة للقانون المؤقت لسوق الاوراق المالية، فقد وضعه المحتل ولم يضعه العراقيون ولم يستشر العراقيون في ذلك.. لقد كان كل من يتصل بنا، يطالبنا بفتح السوق قائلاً (لقد دمرنا، لقد تعرضنا الى الانهيار، لقد تحولت ثرواتنا الى لا شيء) ولم يكن يخطر ببالنا ان القانون الذي سيصدر، سيلغي سوق بغداد للاوراق المالية هذا أمر تفاجأنا به أنا شخصياً وعدد كبير من زملائي، كنا نقول للوسطاء- التفوا حول سوق بغداد- ادعموا سوق بغداد — لاتضيعوا السوق- ولكن لم تكن لنا سلطة نواجه بها المحتل، وكان كل غرضنا ان نرفع الأزمة والألم عن اخواننا المستثمرين والوسطاء، وقد نجحنا في ذلك.. واذا كان هنالك تقصير وخطأ او خلل فاننا أول من يعترف به.. واننا أول من يعترف ان هذا القانون وضع على عجل.. وأنا اتقن الانكليزية اتقاناً كاملاً، كما انني من عائلة ملكت زمام اللغة العربية.. وأول من يقول لكم، ان هذه الترجمة ليست رديئة وحسب، وانما مظللة، فعندما تقرأ النص الانكليزي تكتشف ان النص العربي مضلل ويوقع الذين يقرأون بالاف المآزق، حيث يجدون ان هذا هو القانون، وأنا لا أعلم ان كان النص العربي هو الأصلي المعتمد او الانكليزي، فانا لست حاكماً في هذا البلد، ثم ان القانون وضع من قبل غير العراقيين، ونحن لم نكن نملك اية سيطرة على هذه العملية، ونحن نشعر بعيوب هذا القانون كما تشعرون، وهذه العيوب كثيرة، واستطيع ان أقول لك عن الكثير منها، ولكن ما عسانا أن نفعل والعراق يديره حاكم اجنبي، اما الان وقد جاءت حكومة عراقية منتخبة، وان شاء الله سترسي قواعد استقلالها، فنحن أول من يدعو الى اعادة النظر في هذا القانون، وجعله دائمياً بعد ادخال مفاهيم صحيحة عليه.. وأنا أول الداعين الى ان لايكتب القانون كيفما اتفق ويترجم كيفما اتفق، هنالك ديوان للتدوين القانوني، وكنت أقول ذلك ولكن من يفهمني من الحاكمين آنذاك ومن يسمع؟ فالدولة العراقية بكاملها الغيت.. فيا أخي ان ما شكوت منه قليل، واذا ما أردت ان أناقش هذا القانون لاسترسلت فيه اكثر منك.. ولكن التشريع ليس مهمتي وما أنا إلا رئيس منتخب بالاجماع لمجلس المحافظين كما ينص القانون، وهو القانون السائد في البلد اليوم، واذا ما مشيت خلاف القانون فسأعرض نفسي الى المساءلة ليس بيننا من يريد ان يخالف القانون، نعم كلنا نريد ان نصحح وان نعدل الاوضاع، ونحن معكم وهذا هو الذي دفعنا، فنحن ليست لنا سلطة على الدولة العراقية، نحن أناس بسطاء، والدولة هي التي تشرع ومجلس الوزراء هو الذي يقترح لوائح القوانين وبعد ذلك يرسلها الى البرلمان، فما حدود امكاناتنا نحن كوسطاء؟ نعم مثل هذه الاجتماعات وغيرها وهي تجري عندنا اكثر من هذا بكثير، هذا هو شغلنا اليومي، ان كان هو شغلكم الاسبوعي فهو شغلنا الصباحي والمسائي، وقد عرضنا انفسنا لأخطار عديدة ولا أريد ان أتباهى بما نتعرض له.. فالذي قضى سنة ونصفاً وهو يذهب يومياً لمقابلة من لا يحب ان يقابلهم، ألم يكن بذلك معرضاً للاخطار؟ عرضنا أنفسنا ومازلنا للأخطار في سبيل ان نطور الوضع القانوني لسوق الاوراق المالية، ادعوا لنا بالنجاح وادعوا لكم ان يوفقكم الله في ان نتعاون لوضع قانون جديد.. هذا شيء عام، ولدي ثلاث ملاحظات فنية تتعلق بالسوق وبالمستثمرين وببعض الملاحظات التي تردها الصحافة، وهي ملاحظات اخوية وباردة وبسيطة، وكما يقول الزميل حسام الساموك، فاننا عندما ننتقد لا نتهم احداً، كما ان الاتهام لا يعني شيئاً اذا لم يثبت بأدلة وبراهين فاستمعوا الينا وافتحوا لنا قلوبكم..

أولاً الدعوة التي أرسلت الي تقول (انهيار سوق الاوراق المالية) وحالة الانهيار هي حالة يعرض فيها البائع سهماً ولايجد من يشتري، عندئذ تكون الكارثة قد وقعت اما اذا عرضت المليارات وهناك من يشتري، فليس في ذلك انهيار...

❖وهنا تدخل الاستاذ حسام الساموك (مدير الندوة) مصححاً..

-ان ما جاء في الدعوة كلمة (تدهور) وليس (انهيار)...

وقد استدرك الدكتور الطبطبائي بعد ان تفحص كارت الدعوة، قائلاً..

-صحيح (كلمة تدهور) وفي نظري قد يعني انهيار، ولكنني احب ان اوضح ان السوق قد ينهار او يتدهور، اذا كان المستثمر قد جاء بالاسهم ولم يستطع بيعها حين ذاك تحصل الايام السود، اما اذا جاء المستثمر بكميات هائلة من الاسهم سواء كان مستثمراً كبيراً او صغيراً، قصير المدى او طويل المدى.. يعرض فيبيع، حينها تبقى لحصافة الطرفين... فما معنى السوق؟.. السوق هو مكان حر يبيع فيه من يبيع دون قيود ويشتري فيه من يشتري دون قيود.. وأحب ان اطمئنكم، ان سوق العراق للاوراق المالية لن ينهار ولم يتدهور، انما هناك تراجعات كما في اي سوق وهذا هو طبع السوق، انه مكان تجري فيه تداولات ضخمة جداً، لايستطيع وسيط واحد ان يسيطر على السوق، والوسطاء أناس متوسطو الحال، واذا كان من بينهم ثري، فهذا أمر يستدعي التحقق، فمن أين جاء بالثروة وكم هي؟ وعموماً هم أناس يعملون من اجل عمولتهم التي يدفعون منها ضريبة الدولة وضريبة السوق، واذا ثبت ان احدهم محتال، فان هنالك كل الآليات الجاهزة لمحاسبتهم، فلتقدم المعلومات الدقيقة والواضحة.. أما العموميات مثل كلمة (التعاملات المريبة) فأنا لا أفهمها، لاننا مسؤولون في هذه الدولة والمصطلحات الغامضة العامة لا تنفع، فالذي لديه شكوى محددة فليقدمها الى السوق قبل ان يقدمها الى مفوضية النزاهة، علماً ان مفوضية النزاهة ليست مسؤولة عن المؤسسات غير الحكومية ومع ذلك فانا لا أخاف منها.. الذي لديه شكوى فليقدمها ولكن لا يتكلم بالعموميات... لان الكلام العام يدخلنا في متاهات، ونحن لدينا آليات في السوق، فلماذا لم يأت مستثمر واحد ليشتكي من أن وسيطاً قد خدعه منذ ثلاث سنوات؟ اما الصحافة فهي تتكلم عن العموميات.

واحب ان أقول كلمات في مسألة تراجع السوق، فأنا خبير في السوق ويعرفني الجميع، فالحاكم المدني (بريمر) كان تحت ضغط وطرح فكرة التعيين في السنة الاولى، ومن ثم تمت الانتخابات ويشهد الله انها كانت شفافة ونزيهة، ان المجلس تنازل عن حقه القانوني في أن يرشح لقد فتح الباب لكل من يرغب وقد جرت منافسة شفافة حضرها ٤٩ وسيطاً بموجب القانون، ولم أستطع ان ادعو المستثمرين لان ذلك يلغي نتائج الانتخابات.. أنا مسؤول عن قانون، وقد نهض الخاسر فصافح الفائز وهنأه ولم يعترض احد على نتائج الانتخابات لا من الخاسرين ولا من أعضاء الهيئة التي انتخبت ولاهيئة سوق المال ولم يرشح أحد أمام رئيس المجلس فانتخب بالاجماع.. وكل شيء جرى بموجب القانون.. طيب.. كيف لي ان أحكم مليوني مستثمر منتشرين مابين الموصل والبصرة؟ ومن بينهم مستثمر بعشرة الاف سهم ولايأتي الى السوق وواحد بعشرة مليارات سهم وآخر مستثمر بعيد المدى وبعضهم لايستطيع العيش إلا بالبيع والشراء.. السؤال هو كيف لي ان استخرج من هؤلاء تسعة او عشرة اشخاص، ليتولوا ادارة السوق؟ والقانون لا يبيح لهم ذلك.. اما التراجع الذي نشكو منه، فأحب ان اقول ان (السهم) هو سلعة وقانون السلع عام وشامل (العرض والطلب) فعندما تعرض ١٠٠ مليار سهم ينخفض السعر واذا إزداد الطلب يرتفع السعر، وهذا القانون مثل قوانين الفيزياء، لا نستطيع ان نتدخل فيه، والسوق غير مسؤول عن زيادة رأس المال، ولا قدرة للسوق على التدخل في هذه القضية، وليس من صلاحياتنا، ونحن غير مسؤولين عن قانون التجارة أنا مسؤول عن قانون سوق الأوراق المالية ورؤوس الاموال المدرجة في سوق العراق التي كانت وعلى افتراض انها ١٠٠ مليار، أما الان وأنا مسؤول عن كلامي فهي ١٥٠٠ مليار... فهل من الانصاف ان تقول لي ان الاسعار قد هبطت بعد تزايد الاسهم بهذا الشكل؟.. مع انها من الناحية الواقعية لم تهبط تماماً، فالشخص الذي يستثمر قبل سنتين كانت قيمة السهم عليه بدينارين، فازداد رأس المال ست مرات، فصارت قيمة السهم ٦٠٠فلس، فهل بوسع أحدكم ان يمنعه من البيع.. ان السوق مفتوح لبيع وشراء الاسهم.. فعندما يأتي ويقول لي أريد بيع ٤ ملايين سهم وبأفضل سعر ممكن، هذا يعني البيع لكل من يطلب، وزيادة المعروض يؤدي الى هبوط السعر علماً ان السعر غير هابط حقيقة انما هو هابط بالنسبة للذي اشترى قبل اسبوع اما الذي اشترى منذ التأسيس او قبل ١٠ سنوات او قبل ٥ سنوات فهو هابط ظاهريا.. فخذ مثلاً (المعمورة) حيث بدأت بدينار وترسملت خمس مرات، والان هي بأربعة دنانير، فهل اذا باعها بثلاثة دنانير يعتبر خاسرا؟

الانسان يحتاج ان يسأل المختص قبل ان يطلق الاحكام..

❖وهنا تدخل الاستاذ جعفر ياسين قائلاً.. ان الدكتور طالب يتكلم عن أشياء نحن لم نعترض عليها، فهو يؤيد القانون وقد وضعه المحتل ومليء بالمثالب، ولم يقل احد ان هنالك تزويراً في الانتخابات، ولكننا نعترض على القانون الذي يجعل الوسيط يكون رئيس مجلس الادارة، ومجلس الادارة من الوسطاء، وحضرتكم تتكلمون عن زيادة رؤوس الاموال، وفي القانون مثبت- ان السوق يساعد زيادة رؤوس الاموال، فلماذا نناقش هذه المسألة.؟ المسألة الاخرى، هي هل هنالك وسيط يصل الى حد الغباء ليبيع السهم بدينارين ونصف ويسجل بدينارين.. هذه المسائل لا نناقشها، نحن نناقش وضعاً عاماً وانتم دخلتم في تفاصيل لم يعترض عليها أحد.

❖ثم أتم الدكتور طالب الطبطبائي حديثه قائلاً..

-ثمة نقطة اخرى أريد التحدث حولها، وهي ان المستثمرين شاهدوا زيادة رؤوس الاموال وأسهماً ممتازة بدينار، فأقبلوا على البيع مما زاد الطين بلة، فهم يرون ان خسارة دينار مقابل الحصول على أربعة اسهم جيدة أمر مربح.. والسبب الاخر هو الوضع الامني والسياسي القائم في البلد، فرأس المال (جبان) والاقتصاد برمته (جبان) قائم على القلق، فالمفخخات من حولنا ومن أول قنبلة يصعد السوق، أي ان هذا الوضع يؤثر في الاسعار، ناهيك عن ان البنية التحتية في البلد برمتها منهارة، وحتى الشركات لاتستطيع ان تعيد نفسها كما كانت.. شيء مهم آخر وهو ان الشركة عندما لا تحقق أرباحاً فالمستثمر يصيبه الملل، فيبيع اسهمها واذا بدأ البيع المتسلسل بهذا الشكل ينخفض السعر، ونحن نعاني كثيراً في سوق العراق لاننا نعتمد على رؤوس الاموال الوطنية، فالعراقيون لا يملكون المليارات والترليونات ولو ان هذا القانون يسمح لنا بفتح السوق أمام الاستثمارات لغير العراقيين لرأيتم الاقبال وأنا وسيط وأعرف ان الاجانب يريدون شراء الاسهم، ونحن نسعى الان بهذا الاتجاه وهذا الامر متروك للسياسيين.

❖ثم تحدث حسام الساموك مدير الندوة قائلاً.. ان ما تفضل به الدكتور فاضل نحن لا نختلف عليه.. هنالك فارق كبير بين قانون السوق ورفضنا او رفض غالبية السادة المشاركين لهذا القانون ومدى قناعتنا به وبين آليات السوق.. رئيس مجلس محافظي السوق تفضل وتحدث عن أمور نتفق عليها، ولكن هل يمكن ان يعطينا تفسيراً لاصرار السوق على ان تبقى مسألة التذبذب في الاسعار مفتوحة كما لو اننا نعيش خارج هذا العالم كله.. قبل فترة بعث لي برسالة بيد أحد الاصدقاء يقول فيها-ان نسبة العمولة قد خفضناها (فماذا يريد بعد؟) -ياأخي المسألة ليست ماذا أريد أنا، انما هنالك ملاحظات نود ان يجيبوا عليها.. ففي سوق نيويورك هنالك نسبة معينة للصعود والنزول او ما يسمى بالتذبذب، حتى اسواق منطقة الخليج العربي، عادت وخفضت النسبة الى ٥٪ حتى تتلافى التدهور الذي حصل فاسواق الخليج تقر بوجود تدهور كما حصل في الكويت حيث انخفضت اسعارها ١٠٪ وكذلك في سوق دبي ٣٠٪ في حين يكون سعر سهم الكيمياويه ٦٠ ديناراً وينخفض الى ستة دنانير او يكون سعر البيبسي كولا ٤٢ ديناراً وينخفض الى ١,٩٥٠ دينار ولايسمى هذا تدهوراً، هذه النسبة الهائلة التي تصل الى ٩٠ او ٩٥٪ الا تعتبر تدهوراً؟

❖ثم تحدث الاستاذ باسم جميل انطون (نائب رئيس اتحاد رجال الاعمال) قائلاً:

اشكر مؤسسة المدى والسادة القائمين على هذه الندوة واشكر السادة الحضور والمتحدثين.. ثم اضاف قائلاً: للأسف الشديد لاحظت ان ما نوقش في هذا الموضوع ومن خلال البحثين اللذين تمت مناقشتهما، ان وضع سوق العراق للاوراق المالية تم فصله عن الوضع الاقتصادي والأمني للبلد بشكل عام هذا السوق هو مرآة للنشاطات الاقتصادية داخل البلد وهذه مسألة أساسية يجب أن لا تغفل ولا يمكن فصل نشاط هذا السوق عن وضع العراق الامني والاقتصادي وكل القطاعات الاقتصادية الاخرى.

❖ثم تحدث الاستاذ وليد عيدي (معاون مدير عام مراقبة الصيرفة في البنك المركزي العراقي)

-قائلاً:" هنالك مجموعة ظواهر، أهمها ظاهرة انحسار دور شركات الاستثمار المالي، بسبب محدودية رؤوس أموالها وهذه الشركات خلقت كشركات صانعة للسوق باستطاعتها ان تعزز الدور الاقتصادي والدور المؤسسي لسوق العراق للاوراق المالية وغياب وجود المؤسسات الوطنية لحماية المستثمرين، فلابد من وجود مؤسسة لحماية المستثمر كما معمول به في الاقطار العربية حيث ترشد المستثمر وتحميه، ويمكن ان تؤمن على الصفقات وغيرها، وكذلك ضعف الوعي الاستثماري لعموم المواطنين باستثناء بعض الفئات المتنورة او التي لها علاقة بالاسهم.. وأقترح الاتي:

أولاً: ضرورة تدخل سوق العراق والتنسيق مع دائرة تسجيل الشركات في وزارة التجارة للحد من عمليات الرسملة، على شرط ان تكون الشركة المعنية قد حققت ارباحاً لا تقل عن ١٠٪ وليست ٥٪.

ثانياً: اعطاء الشركة حق رسملة أرباحها مرة واحدة كل ثلاث سنوات على الاقل حتى نحد من عمليات الرسملة.

ثالثاً: الزام ادارات الشركات باعتماد معايير الافصاح والشفافية في اظهار البيانات.

رابعاً: قيام وزارة التجارة —دائرة تسجيل الشركات بتقييم دراسات الجدوى الاقتصادية الخاصة بتأسيس الشركات بشكل علمي وليس بشكل روتيني غير دقيق.

خامساً: حث المصارف على عدم تقديم قروض لاغراض المضاربة لبعض المساهمين.

سادساً: تكثيف رقابة السوق على مكاتب المساهمين والوسطاء وغيرهم.

سابعاً: توجيه الشركات المساهمة على عدم الاعتماد على اسلوب زيادة رؤوس اموالها كمصدر من مصادر التمويل الخارجي، وانما اللجوء الى الحق الذي أتاحه قانون الشركات، وفق المادة (٨٧) وصاعداً، باصدار السندات حيث يمكن ان تصدر السندات لآجال (سنة وسنتين وثلاث سنوات) بدلاً من الاكتتاب من جديد والحصول على قروض.

ثامناً: قيام المصارف بتأسيس صناديق الاستثمار المشترك، ويشترط ان تكون هذه الصناديق مستقلة استقلالاً مالياً وادارياً وفنياً عن المصرف، حيث يعتبر المصرف مساهماً فيها فقط وليست تابعة له.

تاسعاً: تفعيل أداء المكتب الموحد لتحويل ملكية الاسهم عند مباشرته بالعمل.

عاشراً: انشاء شركة مساهمة مختلطة تحدد مهمتها بشراء اسهم الشركات حديثة التأسيس، او عند انخفاض اسعار أسهمها، واعادة طرحها للتداول بشكل تدريجي بحيث تساعد على عدم هبوط قيمة هذه الاسهم.. واعادة النظر بمؤشر سوق بغداد للأوراق المالية وتضمينه اسعار الاسهم لجميع الشركات المدرجة وغير المدرجة.. وهناك ملاحظات عامة اهمها.. ضرورة اعداد ضوابط وتعليمات لتداول اسهم الاجانب المملوكة بسبب مشاركتهم في رؤوس اموال المصارف العراقية، حيث تشكو الان من ان هذه الاسهم يملكها هؤلاء ولايستطيعون تداولها، ويفترض وجود لجنة مشتركة بيننا وبينهم مع المصارف، اهمية اعادة النظر في هيئة مجلس المحافظين حتى وان اقتضى الحال اشراك الجهات القطاعية-البنك المركزي ووزارة المالية ووزارة التجارة وغرفة تجارة بغداد وماشابه ذلك.. ضرورة انضمام سوق العراق الى اتحاد البورصات المالية العربية للحصول على دعم مالي وفني واداري من قبلها لتطوير السوق.. انشاء صناديق استثمارية مشتركة.. تحويل السوق من ثانوي تداولي فقط الى سوق اصدار (سوق أولي).. وشكراً

❖ثم جاء دور المستثمر الاستاذ فؤاد الكاظمي فتحدث قائلاً:

لدي نقطة واحدة بخصوص تدهور الاسهم، واعتقد ان زيادات رؤوس الاموال التي تطلبها الشركات، تستحوذ عليها جماعات بسعر دينار عبر اسلوب الفضلة في حين ان المستثمرين قد كلفتهم هذه الاسهم المتبقية اكثر من ذلك، أقترح ان يكون شراء هذه الاسهم من قبل المستثمرين (كفضلات) ان تعتبر أسهماً مشتراة وكانما هم مساهمون اساسيون، ولذلك يحظر على هؤلاء بيع او تداول هذه الاسهم لمدة سنة او سنتين كما هو معمول في القانون، والشيء الآخر الذي أود قوله، هو ان زيادات رأس المال من المساهمين، تخلق بنا صعوبة شديدة في الوقت الذي يعلم به الجميع، ان المصارف الحكومية والاهلية مملوءة الى حد التخمة بالنقود ولكنها لاتستطيع ان تمنح القروض فالمصرف الذي يقرض شركة أصباغ او شركة بيبسي لديه ضمانات كبيرة جداً او يستطيع تشغيل رأس المال ويزيح عن المساهمين هذا العبء الكبير في الاستثمار.

في مناقشات الجلسة:

***رئيس مجلس محافظي السوق: أنا اول الداعين الى ان لا يكتب القانون كيفما اتفق... ولا تدهور في أسعار السوق**

***معاون مدير عام الصيرفة في البنك المركزي: لا بد من وجود مؤسسة لحماية المستثمر كما معمول به في الاقطار العربية**

***المستثمر فؤاد الكاظمي: ينبغي ان يعاد النظر في منهجية بيع (الفضلات) في عمليات زيادة رؤوس الاموال**

جعفر ياسين

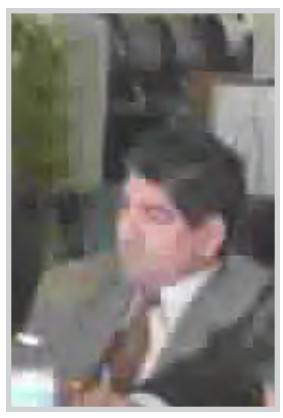
د.طالب الطبطبائي

باسل جميل انطوان